[1]improvement of education Using Quality and Accreditation standard in performance institutions

خالد صباح علي
الجامعة المستنصرية

أ.م.د.سالم عواد هادي
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد

المستخلص

حظيت عملية تطوير مؤسسات التعليم العالي بالاهتمام البالغ في معظم دول العالم وإعادة النظر بأهدافه وبرامجه وهياكله الإدارية والتنظيمية، وكان واحداً من أهم أدوات تطويره تطبيق معايير توكيد الجودة والاعتماد الأكاديمي (QAAS)، إذ تهدف تلك الأدوات الى تطبيق أساليب متقدمة ذات التأثير بعيد المدى على كافة المجالات الخاصة في المؤسسة التعليمية، ويؤدي تدقيق الأداء باعتماد معايير توكيد الجودة والاعتماد الأكاديمي باعتبارها معايير شاملة للأنشطة التعليمية دورا مهما في التحقق من المدى الذي نفذت فيه تلك المؤسسات أنشطتها او برامجها بفاعلية وكفاءة واقتصادية وتشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف داخل المؤسسة التعليمية، ومن هنا فان هذا البحث يسعى الى تسليط الضوء أهمية مؤشرات الجودة والاعتماد الاكاديمي في قياس وتقويم أداء المؤسسات التعليمية، مع توضيح مفهوم واهمية الاعتماد الاكاديمي للمؤسسات التعليمية، وقد سجل البحث استنتاجات عديدة في جانبيه (النظري والتطبيقي) من ابرزها هناك علاقة وثيقة بين توكيد الجودة والاعتماد الأكاديمي في تحقيق كفاءة وفعالية الأداء وتطويره داخل المؤسسات التعليمية، كما تشكل عملية تحديد المؤشرات الخاصة بقياس مستوى ألاداء ركناً أساسياً ومهما لغرض مراقبة الأداء وتحسينه والتحري عن أسباب الانحرافات لاتخاذ الاجراءات التصحيحية السليمة، وفي ضوء ما ثبت من استنتاجات، قدم هذا البحث عددا من التوصيات أهمها ضرورة تبني معايير ومؤشرات توكيد الجودة والاعتماد الأكاديمي عند تدقيق أداء المؤسسة التعليمية كونها تمثل البديل الأمثل لقياس مستوى الكفاءة في العملية التعليمية والفاعلية في تحقيق الأهداف، فضلا عن شمولية هذه المعايير وما تحتويه على مؤشرات للجودة التي تعد ضرورية لتحسين الأداء.

Abstract

enjoyed the process of the development of higher education institutions attention of most countries of the world and to reconsider its objectives and programs and administrative and organizational structures, and it was the most important development of the application of Quality Assurance and Accreditation Standards (QAAS) tools, as the aim of these tools to the application of advanced with a far-reaching impact on all of the disciplines in the organization

[1] بحث مستل من رسالة معادلة للدكتورا

methods education that contribute, and plays a performance audit an important role in verifying the extent to which carried out these institutions activities or programs effectively and efficiently, economic, There are a number of objectives for the search of the most important attempt to measure and evaluate the performance of educational institutions using citing quality assurance and accreditation of academic standards, is achieved through the adoption of a proposal to audit the performance of educational institutions program indicators.

The research has come to a group of the most important conclusions are: There are some models and experiences of some countries in the application of academic accreditation in institutions of higher education system, it can be guided by the idea of the establishment of a council for academic accreditation as a mechanism appropriate follow up the quality of higher education, in line with international standards. There is a close relationship between quality assurance and academic accreditation in achieving the efficiency and effectiveness of performance.

In light of the above research found a set of recommendations, including : The need to adopt criteria and indicators for Quality Assurance and Accreditation When you check the institution's performance because it represents the best alternative for measuring the level of efficiency in the educational process and effectiveness in achieving the objectives, as well as the universality of these standards and the content on the indicators of quality that are essential to improve performance.

المقـــدمـة:

أدت المطالبة بتوفير المعلومات الملائمة لتخطيط الأنشطة والبرامج ووضع الجداول والأولويات بما يتفق والاهداف التنظيمية وفي إطار اهداف المجتمع، الى الحاجة لتدقيق مستوى كفاءة وفاعلية أداء المؤسسات التعليمية في ظل أدوات حديثة مواكبة للتطورات العلمية في مجال التعليم سعيا لتحقيق التطوير وتقديم أفضل الخدمات، اذ يكون تدقيق الاداء موجها لتحقيق الجودة في مخرجات تلك المؤسسات، وتُعد عملية تدقيق أداء المؤسسات التعليمية أداة رئيسة في دعم قدرة الإدارة على أداء وظائفها الأساسية بنجاح، إذ تُعد أحد أبرز الوسائل التي يجب أن تعتمدها مصدراً للمعلومات في إدارة أنشطتها المختلفة ومن خلال بيان نقاط القوة والضعف في ذلك الأداء، ولا شك أن معرفة مواطن القوة والضعف والوقوف على ما بلغته المؤسسة التعليمية من نتائج وما حققته من أهداف يعتمد في وجود وسائل تعمل على قياس أداء هذه المؤسسة لذلك تعد معايير توكيد الجودة والاعتماد الأكاديمي بصفتها أدوات شاملة للأداء الأكاديمي من اهم الأدوات التي تعتمد في قياس اداء المؤسسات التعليمية وللتأكد أنَ المؤسسة قد حققت شروط ومواصفات الجودة وضماناتها المعتمدة وأن الأنشطة العلمية والبرامج الدراسية المعتمدة تلبي متطلبات الاعتماد الأكاديمي وتتفق مع المعايير العالمية في التعليم العالي بما يلبي حاجات المؤسسة التعليمية، والطلبة، والدولة، والمجتمع، واستنادا لما تقدم، فقد تم اختيار كلية الهندسة في جامعة بغداد لقياس وتقويم الأداء فيها، وكما مبين في ادناه:

١ – منهجية البحث

١ – ١ –مشكلة البحث

ان ضعف تدقيق أداء المؤسسات التعليمية أدى الى ضعف عنصر الرقابة والمتابعة في تنفيذ الاعمال، وصعوبة تحديد نقاط القوة والضعف في العملية التعليمية، مما ينتج عنه عدم التكافؤ في المنافسة الدولية في مجال الخدمات التعليمية، إذ أَنَ عملية تدقيق أداء المؤسسات التعليمية لازالت تعمل من خلال مؤشرات تقليدية لا تنسجم والتقدم الذي تشهده مختلف حقول المعرفة وهو ما يؤشر سلبا في تحقيق متطلبات سوق العمل من خريجي هذه المؤسسات.

١. **أهمية البحث:** تكمن أهمية البحث في كونه تناول موضوعاً حيوياً وحديثاً نسبياً وهو "الاعتماد الأكاديمي" حيث تسعى له جامعات عديدة من أنحاء دول العالم، والوصول من خلاله إلى مؤشرات دقيقة لقياس أداء المؤسسات التعليمية بدلا من الأساليب التقليدية واستعمالها في عملية تدقيق الأداء للوقوف على مدى كفاءة وفعالية تلك المؤسسات.

٢. **أهداف البحث:** يتمثل الهدف الرئيس للبحث في محاولة قياس وتقويم أداء المؤسسات التعليمية باستخدام مؤشرات مستندة الى معايير توكيد الجودة والاعتماد الأكاديمي، ويتحقق ذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الاتية: –

- التعريف بمفهوم تدقيق الأداء والتعرف على الفرق بينه وبين التدقيق المالي.
- تسليط الضوء على مفهوم الاعتماد الأكاديمي.

٣. **فرضية البحث:** يستند البحث الى فرضية أساسية مفادها: "اعتماد الجهات الرقابية على مؤشرات الجودة والاعتماد الأكاديمي في تدقيق الأداء لما تتضمنه من مؤشرات شاملة ومتخصصة تؤدي بدوره الى قياس جودة خدمات المؤسسة التعليمية وتوفير معلومات مفيدة لتحسين مستوى اقتصادية وكفاءة وفاعلية الأداء".

٤. حدود البحث:

أ. **الحدود المكانية:** تم اختيار كلية الهندسة في جامعة بغداد عينة البحث ميداناً للدراسة لمجموعة من الأسباب منها تنوع أقسامها العلمية ووجود المختبرات والمكتبة الخاصة بها، تهدف الى تخريج ملاكات مؤهلة تأهيلا نظريا وعلميا ومهنيا لتسهم في عملية النهوض بالمجتمع وتطوره، توفر البيانات والمعلومات التي تحتاجها الدراسة لإنجاز الجانب التطبيقي لها.

ب. **الحدود الزمانية:** تم اختيار السنوات (٢٠١٠ –٢٠١١،٢٠١١–٢٠١٢، ٢٠١٢–٢٠١٣) وذلك لتوفر البيانات المطلوبة.

٥. أساليب جمع البيانات والمعلومات:

أ. **الجانب النظري:** –جرى الاعتماد في الجانب النظري على الكتب والمصادر العربية والأجنبية والرسائل والأطاريح الجامعية التي تخص موضوع الدراسة، وكذلك البحوث والدوريات المنشورة في المجلات العلمية، فضلا عن المقالات (العربية والاجنبية) المنشورة على الشبكة العالمية (Internet).

ب. الجانب العملي: –جرى الاعتماد في الجانب العملي على البيانات والمعلومات التي جرى الحصول عليها من عينة الدراسة والمقابلات مع المسؤولين، وتشمل (الحسابات الختامية لسنوات الدراسة، الكشوفات بأنواعها،...إلخ)، فضلا عن البيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليها من الجهة الرقابية المتمثلة بديوان الرقابة المالية الاتحادي فيما يخص الأمور المتعلقة بمجال البحث.

٦. **منهج البحث:** اعتمد الباحثان على المنهج الاستقرائي (الوصفي) في تناول مشكلات البحث وإثبات فرضياته في الجانب النظري لتحقيق أهداف البحث بعد الاطلاع على الأدبيات والقوانين والمعايير الدولية والتوجيهات ذات العلاقة، أما الجانب التطبيقي فيستند الى المنهج (الوصفي التحليلي) من خلال دراسة وتحليل التقارير السنوية والبيانات المالية الصادرة عن عيّنة البحث.

– بعض الدراسات السابقة

١. دراسة (جمعة، عفاف صلاح الدين ومحمد، دلال يسر الله، ٢٠٠٩) بعنوان ((الجودة الشاملة ونظم الاعتماد الأكاديمي في ضوء المعايير الدولية لمؤسسات التعليم العالي)) مقدمة الى المؤتمر السنوي (الدولي الأول–العربي الرابع) "الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي"، للفترة من ٨–٩ ابريل–مصر.

هدفت هذه الدراسة الى وضع تصور مقترح لأنشاء وحدة الجودة الشاملة وتطوير الأداء بمؤسسات التعليم العالي في ضوء المعايير الدولية، وتكمن اهمية الدراسة في ان معرفة إدارة الجودة الشاملة ونظم الاعتماد الأكاديمي سيساهم في تحديد مدى تحقيق المؤسسات التعليمية لأهدافها وتحديد جوانب القوة لتعزيزها، وجوانب القصور للعمل على التغلب عليها.

أما أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثان تمثلت بالآتي: –

أ. عدم ملاءمة الأوضاع الاكاديمية والإدارية والمالية السائدة مع متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

ب. عدم الربط بين المؤسسات التعليمية وقطاعات سوق العمل من حيث (مدى تطوير المناهج لمتطلبات سوق العمل).

ج. مقاومة التغيير سواء من العاملين او من الإدارات.

٢. دراسة (Prince, Christopher, ٢٠٠٤) بعنوان (University Accreditation and the Corporate Learning (Agenda) الاعتماد الجامعي وبرنامج التعليم العام–جامعات المملكة المتحدة).

تنبثق اهمية الدراسة من اهمية الاعتماد حيث يعد الاعتماد عملية معقدة كما بينت بعض التفاصيل مثل معرفة الانشطة اللازمة لهذه العملية لفهم متطلبات الاعتماد للمؤسسات التعليمية في حالة التركيز على ادارة التعليم في الجامعات.

أما أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث تمثلت بالآتي: –

أ.أصبح الاعتماد أحد المفاهيم المهمة، لأنه يتعامل مع انشطة التعليم التي تخدم المجتمع.

ب. إنَ الحاجة لتطوير التعليم ونمو المؤسسات التعليمية اصبحت رائدة لعمليات التعليم المستمر في المستقبل فان البحث عن الاعتماد سيصبح من الأمور المهمة والتي تسعى لها الادارة كأحد الانشطة الرئيسة لها.

ج. إنَ الحكومات في المملكة المتحدة تعمل على تطوير التعليم العالي فقد ازداد الاهتمام في الحصول على شهادة الاعتماد لزيادة القوة الاقتصادية للمنظمات التعليمية.

٢- الجانب النظري للبحث

١. **الاعتماد الأكاديمي Academic Accreditation:** إنَ مصطلح الاعتماد من المصطلحات الحديثة نسبيا في الكتابات العربية، إذ بدأ استخدامه مؤخرا نتيجة لظهور العديد من المتغيرات الدولية وشيوع استخدام مفاهيم الجودة في المؤسسات التعليمية (رزق، ٢٠٠٨، ٤٧٦)، ويقصد بالاعتماد الأكاديمي Academic Accreditation الحصول على شهادة تؤكد توفر المعايير الموضوعية في المؤسسة الراغبة في الاعتماد والتي وضعتها الجهة المعتمدة للمؤسسة (Judith, ٢٠٠٣: ١)، وعرفت الموسوعة الدولية للتعليم العالي الاعتماد الأكاديمي بأنه: الاعتراف العلني لمدرسة او معهد او كلية او جامعة او برنامج دراسي متخصص تتوافر فيه مؤهلات ومعايير تعليمية معينة معترف بها رسميا، ويتضمن الاعتراف تقييم علمي مقبول الجودة لمؤسسات التعليم او البرامج بهدف التطوير والتشجيع نحو الأفضل لهذه البرامج باستمرار (المدهون، ٢٠٠٣: ٥٧)، فالاعتماد هو إشارة الى أنَ المؤسسة التعليمية تلبي الحد الأدنى من المعايير التي وضعتها جمعيات الاعتماد، وهو دلالة على التزام المؤسسة التعليمية بالتطوير والتحسين المستمر في سياق مجال التعليم العالي وهذا الالتزام يتحدد من خلال الطريقة التي تدار بها المؤسسة شؤونها المالية والتنظيمية والأكاديمية (Koenig et.al, ٢٠٠٤, ٢)، وفي ضوء هذه التعريفات واستنادا الى ما ورد من مفاهيم للاعتماد الأكاديمي يمكن استنتاج المضامين الاتية لهذا المصطلح وهي: (David & Harold, ٢٠٠٠: ٣٠٥) (David & Ringsted, ٢٠٠٦: ٣١٣)

أ. يعد حافزا للارتقاء بالعملية التعليمية ككل ومبعثاً على اطمئنان المجتمع لخريجي هذه المؤسسة وليس تهديدا threat لها.

ب. الاعتماد لا يهدف الى تصنيف او ترتيب Ranking المؤسسات التعليمية.

ج. الاعتماد هو تأكيد وتشجيع المؤسسة التعليمية على اكتساب شخصية وهوية مميزة بناء" على منظومة معايير أساسية Basic Standards تتضمن قدرا متفقا عليه من الجودة، وليس طمسا للهوية الخاصة بها.

د. لاعتماد لا يهتم فقط بالمنتج النهائي للعملية التعليمية ولكن يهتم بالقدر نفسه بكل جوانب ومقومات المؤسسة التعليمية.

ويرى الباحثان أنَ هناك نقاط اتفاق كثيرة حول مفهوم الاعتماد الأكاديمي وجوانبه، بوصفه عملية تحدد مدى ايفاء المؤسسات او البرامج التعليمية للمعايير، كذلك ثمة علاقة وثيقة بين الاعتماد الأكاديمي وتوكيد الجودة إذ لا يمكن

الفصل بينها، إذ يعمل الاعتماد الأكاديمي على ضمان جودة المؤسسة التعليمية وكذلك يضمن جودة مخرجاتها واستمرار تطورها.

٢. أهمية الاعتماد الأكاديمي:

إنَ أهمية الاعتماد الأكاديمي تكمن في كونها وسيلة مهمة لأثبات مكانة وسمعة المؤسسة التعليمية مما يحفز الراغبين على الالتحاق بها او التعامل معها من طلبة وأصحاب الأعمال او المؤسسات الاقتصادية والمستثمرين او الراي العام والمؤسسات الحكومية، وغيرهم كما أنها تمثل مصداقية للحصول على دعم وتمويل حكومي، او غير حكومي، فضلا عن أنه يشجع المؤسسات المانحة على زيادة معدلات المنح والقروض الدراسية لطلابها Sywelem (& witte, ٢٠٠٩, ٢).

وعليه فإنَ أهمية الاعتماد الأكاديمي تكون في الجوانب الاتية: (رزق، ٢٠٠٨: ٤٧٩)

أ. الاعتماد الأكاديمي يضمن درجة معقولة من الجودة للمؤسسة التعليمية، فالاعتماد هو الوسيلة الأولى التي تؤكد بها الكليات والجامعات والبرامج الجودة الاكاديمية للطلاب والمجتمع.

ب.يساعد في تطوير وتحديث المهنة التي تخدمها المؤسسة التعليمية ويقدم الأساس الذي تبنى عليه عمليات التحديث.

ج. يؤكد أَنَ للمؤسسة أهدافا واضحة ومناسبة، وانه يقدم الطرق والوسائل التي تساعد في تحقيق الأهداف.

د. يتيح للمؤسسة معرفة مواقع القوة والضعف في برامجها، وما الالية المناسبة لتطويرها.

هـ. يتيح الفرصة للمؤسسة التعليمية لتصبح منافسة لمثيلاتها في دول العالم، من حيث برامجها واساتذتها ومستوى مخرجاتها.

لذا يمكن القول إنَ أهمية الاعتماد الأكاديمي تأتي من كونه يُعد حافزا للمؤسسة التعليمية في استكمال جوانب القصور التي توجد فيها باعتباره عملية تقويمية لقياس مدى فاعلية المؤسسة التعليمية ومدى توفر البعد العالمي في جودة مخرجاتها.

٣. أنواع الاعتماد الأكاديمي:

يثير الاعتماد الأكاديمي بطبيعته عددا من التساؤلات، فهل يشير الى المؤسسة ككل او جزء منها، ولذلك لابد من التمييز بين نوعين من الاعتماد الأكاديمي الأول هو: اعتماد المؤسسة التعليمية كاملة (الكلية او الجامعة)، والثاني: يركز على اعتماد برامج دراسية معينة تقدم داخل المؤسسة التعليمية (برنامج دراسي او قسم) وكما يلي:

أ-الاعتماد المؤسسي: Institutional Accreditation

يُنظر الى الاعتماد المؤسسي على أنه اعتماد عام يُركز على تقييم الاداء بالمنظمة التعليمية بشكل شامل وفيه يتم تقييم كفاءة المنظمة كوحدة واحدة من حيث قدرتها على تقديم خدمات تعليمية تفي بالحد الادنى من المعايير المتفق عليها، وهو ما يحدد الطاقة الاستيعابية العامة للمؤسسة التعليمية (Uram, ٢٠٠٥: ٣)، وهو اعتماد المؤسسة ككل

وفقا لمعايير محددة حول كفاية المرافق والمصادر ويشمل ذلك العاملين بالمؤسسة وتوفير الخدمات الاكاديمية والطلابية المساندة للمناهج ومستويات إنجاز الطلاب والهيئة الأكاديمية وغيرها من مكونات المؤسسة التعليمية (مجيد والزيادات، ٢٠١٥: ٢٧٢)، كما ويقوم الاعتماد المؤسسي على معايير عامة فيما يتعلق بكفاءة المؤسسة ككل، ويهتم هذا النوع من الاعتماد على أساس أن المؤسسة تقوم بتحقيق أكبر قدر ممكن من أهدافها، وان لديها من المصادر والموارد ما يمكنها من الاستمرار في المستقبل، فهو عبارة عن عملية تقييم جودة المستوى التعليمي للمؤسسة، ويمنح بواسطة هيئة متخصصة في ضوء معايير محددة لمجالات العملية التعليمية المتعددة (Sterian, ١٩٩٢, ١٠).

ب-الاعتماد البرامجي: Programming Accreditation

ويطلق عليه أيضا الاعتماد التخصصي ويقصد به تقييم البرامج بمؤسسة ما والتأكد من جودة هذه البرامج ومدى تناسبها لمستوى الشهادة الممنوحة (طعيمه، ٢٠٠٦: ١١)، إنَ هذا النوع من الاعتماد هو بمثابة اعتراف بالكفاءة الأكاديمية لبرنامج دراسي وتقوم به هيئة علمية متخصصة، وتقرر أن البرنامج يحقق معايير الجودة الموضوعة من هذه الهيئة او المنظمة، وفي الاعتماد المتخصص لابد من معرفة وفحص كفاءة البرنامج وقدرته في تحقيق أهدافه المرسومة، وكيفية وضع معايير الجودة التعليمية موضع التطبيق، ووضوح العلاقة بين برامج الوحدة التي تتعرض للتقييم وبرنامج المؤسسة التي تنتمي اليه (Sterian, ١٩٩٢, ٩).

وتنطبق معايير توكيد الجودة والاعتماد الأكاديمي على المؤسسات والبرامج على حد سواء وان كانت هناك اختلافات في كيفية تطبيقها في عمليات تقويم الأداء، كما تنطبق هذه المعايير على جميع المؤسسات الكبيرة والصغيرة، العامة والخاصة، وان كانت تلك المؤسسات تختلف في تنفيذها للمهام باختلاف حجمها، وامكانياتها المادية والبشرية، والبيئة التي تعمل فيها، والاولويات المحددة في رسالتها (الزهراني، ٢٠٠٩: ١).

مما سبق يتضح للباحثين أن كل من الاعتماد المؤسسي والاعتماد البرامجي يهدفان الى تحقيق الجودة للوصول الى المستويات العالمية، وأن الاعتماد المؤسسي هو الذي ترتكز عليه عملية تقويم الأداء بالمؤسسة التعليمية ككل، فالاعتماد المؤسسي يعني أن المؤسسة قد قامت باستيفاء الشروط والمعايير في ضوء مجموعة من العمليات والإجراءات التي تقوم بها للتحقق من أنَ لديها القدرة المؤسسية، وتحقق الفاعلية التعليمية، وإعطاء حكم حول مدى كفاءة وفاعلية هذه المؤسسة للقيام بمسؤولياتها بصورة جيدة وأنها قد حققت أهدافها بالجودة المطلوبة.

٣. متطلبات وخطوات الاعتماد الأكاديمي:

حدد (امين،٢٠١٢: ٢٩٩) ستة مقومات او متطلبات أساسية تعد المرجع لكل مؤسسة يجب الوفاء بها للحصول على الاعتماد الأكاديمي وهي:

أ. أن تكون أهداف المؤسسة واضحة وشاملة للأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة التعليمية كافة، وان تكون تلك الأهداف قابلة للفحص والتقويم المستمر.

ب. وجود ملاكات إدارية واكاديمية فعالة، مع ضمان اليات وسياسات للتنمية المهنية لأعضاء الهيئة التدريسية، كأنشاء مراكز التطوير المهني في الجامعة بما يتلاءم مع الخطط المستقبلية للمؤسسة.

ج. تطوير وتحسين جودة المنتج التعليمي وتقديم الشواهد والدلائل على قدرة المؤسسة على الاستقرار والاستمرار في تحقيق الأهداف.

د. توفر الموارد المالية والمادية والبشرية الملائمة لإنجاز اهداف المؤسسة.

هـ. تبني سياسات وبرامج تظهر أن احتياجات واهتمامات الطلبة وطموحاتهم تؤخذ بنظر الاعتبار من قبل المؤسسة وأنها مرتبطة بشكل وثيق بأهدافها.

و. التقويم والتدقيق المستمرين لسلوك المؤسسة وممارساتها والإعلان عن هذه الممارسات للمجتمع لضمان الشفافية والنزاهة واستقامة المؤسسة من خلال النشرات الدورية والاعلان عن أهدافها بشكل واضح وصريح.

وتمر عملية الاعتماد الأكاديمي بمراحل عدة بغض النظر عن نوع الاعتماد، فتبدا عملية الاعتماد بالتقويم الذاتي المتكامل للمؤسسة او البرنامج المراد اعتماده، ثم زيارة لجنة خبراء التقييم، وأخيرا قرار اعتماد المؤسسة وهو من الممكن أن يكون إيجابيا او مشروطا او سلبيا، ويلي ذلك التقويم المستمر لعملية الاعتماد الأكاديمي (رزق، ٢٠٠٨: ٤٩٨).

٤. تطوير الأداء بالمؤسسات التعليمية من منظور معايير توكيد الجودة والاعتمادية:

توجد علاقة وثيقة بين توكيد الجودة والاعتماد الأكاديمي في تحقيق كفاءة وفعالية الأداء وبالتالي تطوير اداء داخل المؤسسة التعليمية وذلك كون ان سياسات وإجراءات توكيد الجودة تتم للتأكد من الوفاء بمتطلبات الجودة التي تضمنها معايير الاعتماد الأكاديمي حيث يتم قياس وتقويم الأداء إزاء المعايير الموضوعة تحت مظلة الجودة (عبد الرؤوف، ٢٠١٤: ٣٧٢).

ويمكن تمثيل عملية تطوير الأداء في المؤسسة التعليمية من خلال الاعتماد الأكاديمي كما في الشكل التالي:

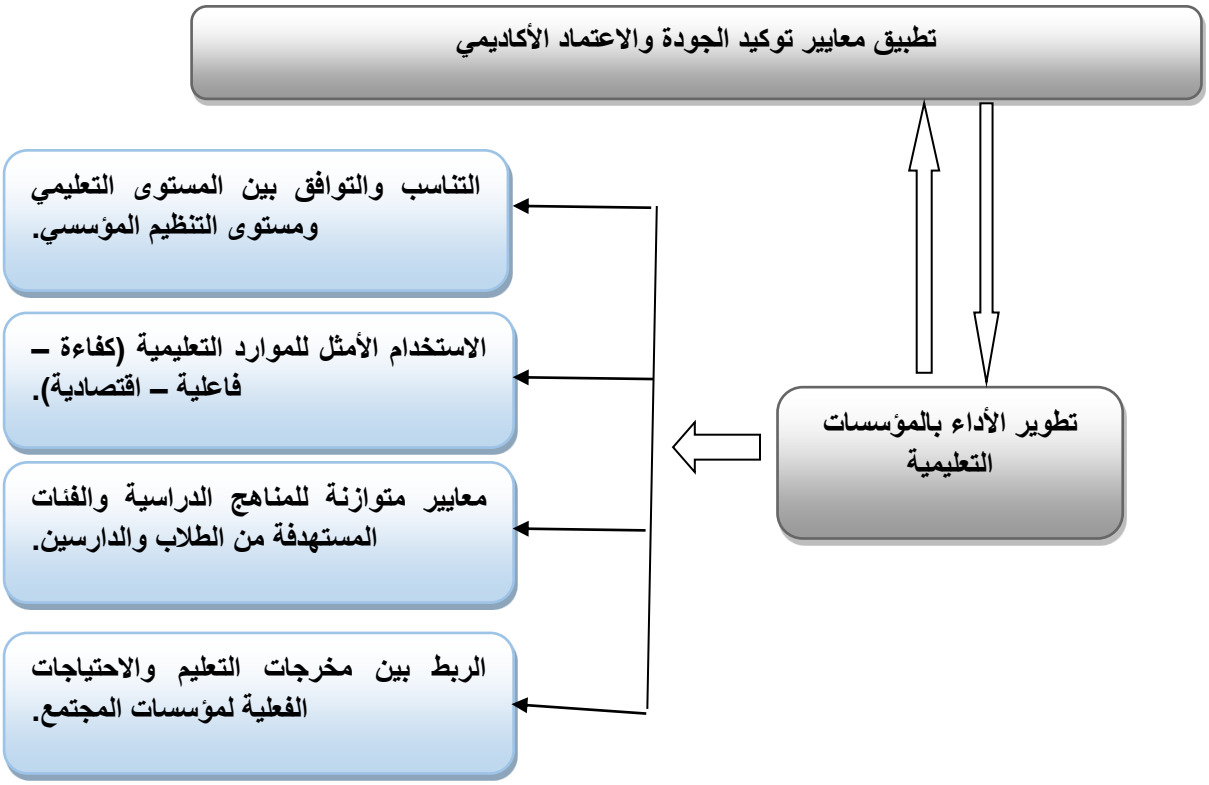

شكل (٥) تطوير الأداء بالمؤسسات التعليمية من خلال الاعتماد الأكاديمي:

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على (العتيبي، ٢٠١٣: ١٦)

ويقاس أداء المؤسسات التعليمية بالعلاقة بين المجهودات المبذولة والإنجازات المتحققة حيث يفترض وجود علاقة سببية بينهما ومن الضروري الاخذ في الاعتبار مقياس الكفاءة والفعالية، وبهذا الصدد فان تدقيق أداء المؤسسة التعليمية يدور بصفة رئيسة حول محورين أساسيين هما: (أبو الليف، ٢٠١١: ٤٩)

الأول: يتعلق باستخدام الموارد المتاحة المادية منها والبشرية والناتج من هذا الاستخدام، وهذا ما يطلق عليه قياس الكفاءةEfficiency ، اذ تشير الكفاءة هنا بأنها الدرجة التي من خلالها يتم تخفيض التكاليف بدون اجراء تخفيض في الفعالية (Arens and Other, ٢٠١٢: ٨٤٣).

والثاني: يتعلق بالأهداف وهل تحققت ام لا، وما نسبة ما تحقق منها، وهذا ما يعرف بمقياس الفعالية Effectiveness، ويقصد بالفعالية الدرجة التي من خلالها يتم انجاز المؤسسة لأهدافها (أرينز واخرون، ٢٠١٣: ١٣١٨).

١. دواعي تدقيق الأداء وفق معايير الاعتماد الأكاديمي:

تعد عمليات تدقيق الأداء من العمليات الهامة لما تتوصل إليه من معلومات وبيانات عن أداء المؤسسة بكاملها، وهذا يتيح للمؤسسة فرصة تلمس نقاط القوة والضعف في وظائف الإدارة التعليمية في مجالاتها المختلفة، ويمكنها من إعادة النظر في برامجها وسياساتها، وفي مدى صلاحية التنظيم الداخلي للمؤسسة التعليمية (Karra& Demtrios,٢٠١٠:٤)، اذ عرفته المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الانتوساي) بأنه: فحص مستقل وموضوعي لأعمال الحكومة او أنظمتها او برامجها او مؤسساتها التي تتعلق بإحدى الجوانب الثلاثة او أكثر، وهي الاقتصاد والكفاءة والفاعلية وذلك بهدف التطوير (ISSAI, ٣٠٠٠, ٣)

كما عرفه Sarowar بأنه: تدقيق مستقل للاقتصاد وكفاءة العمليات وفاعلية البرامج أو المشاريع أو الوحدات الاقتصادية العامة بهدف زيادة التنظيم وإضفاء التحسينات (Sarowar, ٢٠١٠: ٢).

إنَ لتدقيق الأداء مجموعة من الأهداف التي يجب تحقيقها بأكبر قدر ممكن من الفعالية لغرض مساعدة الجهة موضوع التدقيق في تحسين الأداء وتقديم المعلومات المناسبة (التميمي، ٢٠١٤: ٣٧٦)، وقد حدد الاتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC) مجموعه من الاهداف لتدقيق الاداء وذلك انطلاقا من مفهوم المساءلة:

أ. المساعدة في وضع السياسات وصياغتها وتطبيقها.

ب. المساعدة في التخطيط الخاص بتوفير الخدمات المطلوبة ورقابه إجراء التغيير في الخطط لتحقيق ذلك.

ج. متابعة ورقابه الخطط الخاصة بمعايير الخدمات وكفاءة وفاعلية المنظمة.

د. التأكد من مدى استخدام الموارد بشكل فاعل وكفوء.

هـ. التأكد من أمكانية حصول المستفيدين على الخدمات المختلفة بشكل عادل.

و. تحسين المساءلة من خلال توفير المعلومات للجهات ذات العلاقة.

ويعد تدقيق الاداء أحد العمليات الهامة والضرورية عند الحديث عن الجودة والتطوير المؤسسي الفعال، فتدقيق الأداء المؤسسي عملية تهدف إلى قياس ما تم إنجازه من مؤسسة ما خلال مدة زمنية محددة، مقارنة بما تم التخطيط له كماً

ونوعاً وباستعمال مجموعة من المعايير والمؤشرات مع تحديد أوجه القصور والانحراف إن وجدت وسبل علاجها في الحاضر والمستقبل (عاشور،٢٠١٣ :٩٠). اذ يوفر تدقيق الاداء معلومات تساعد في تحسين عمليات صنع القرار والمساءلة عن مدى الكفاءة في استخدام الموارد العامة والفاعلية في تحقيق الأهداف داخل المؤسسة التعليمية (Taylor & Glezen, ١٩٩٧: ٤٠-٤١).

وهناك جملة من الأسباب التي تدعو لاعتماد عملية تدقيق أداء المؤسسات التعليمية بالاستناد الى معايير توكيد الجودة والاعتماد الأكاديمي لعل أبرزها: (عبد الغفور والعزاوي، ٢٠١٢: ١٦٥).

أ. يساعد في توفير وتقديم معلومات مفيدة عن أداء المؤسسة التعليمية.

ب. يعطي صورة عن وضع البرامج والمشروعات والسياسات التي تنفذها المؤسسات التعليمية.

ج. تعزيز المصداقية وثقة الجمهور من خلال تقديم تقارير عن نتائج البرامج.

د. المساعدة في تبرير الجهات المختلفة لطلبات التمويل من الموازنة في حال اعتماد موازنة برامج واداء.

هـ. تركيز الاهتمام على تحقيق النتائج المهمة للمؤسسة التعليمية وأصحاب المصالح.

و. يوفر في الوقت المناسب معلومات مهمة لجهات مختلفة كالهيئة التدريسية والإدارات الجامعية.

ز. المساعدة في تنمية وتطوير الأهداف والغايات داخل المؤسسة التعليمية.

ح. يسمح للقيادات في المؤسسات التعليمية بتشخيص واتخاذ القرارات لتصحيح جوانب الضعف، ودعم قيادات المؤسسات التعليمية لتحقيق أنجاز جامعي أفضل.

ويرى الباحثان أَنَ مبررات ودواعي تطبيق المؤسسة لمعايير توكيد الجودة والاعتماد الأكاديمي للدور الأساسي الذي يؤديه الاعتماد في تحقيق الجودة إضافة الى التحديات العالمية الحالية والمستقبلية التي تواجه التعليم العالي كالأثار الثقافية للعولمة والتدويل، والثورة المعلوماتية والتكنولوجية المتسارعة، فضلا عن التغيرات في متطلبات سوق العمل كل ذلك أدى الى الحاجة الى تطوير الأداء المؤسسي كي يواكب تلك المتغيرات هذا من جانب ومن جانب اخر فإن من دواعي الأخذ بمعايير ومؤشرات توكيد الجودة والاعتماد الأكاديمي عند عملية تدقيق أداء المؤسسة التعليمية هو القصور في المؤشرات الحالية المستخدمة في تدقيق الأداء، والمنافع التي يمكن أن تجنيها المؤسسة التعليمية والأطراف ذات العلاقة من نتائج التدقيق نتيجة شمولية هذه المعايير وما تحتويه على مؤشرات للجودة التي تعد ضرورية لتحسين الأداء.

٢. المعايير والمؤشرات الخاصة بتدقيق أداء المؤسسة التعليمية:

تسعى المؤسسات التعليمية الحديثة الى التميز في تقديم خدماتها التعليمية، وذلك من خلال الالتزام بمعايير معينة لقياس النتائج وجهود النشاطات والعمليات بما يضمن لها التميز (العجرش، ٢٠١٥: ٥٣)، اذ تعد المعايير والمؤشرات من أهم الأسس التي تستند عليها عملية تدقيق الأداء والتي من خلالها نتمكن من بلورة النتائج والحكم على أداء

المؤسسة ومدى تحقيقها للأهداف المرسومة لها، وينظر الى المعيار بأنه مقياس او مسطرة او مرجعية يقاس به الاداء الفعلي، وعندما يقارن المعيار بالأداء الفعلي نحصل على مؤشر لقياس الأداء. (القيسي، ٢٠٠٥: ٢١).

وتعد معايير الاعتماد الاكاديمي باعتبارها شروط ومواصفات تشير الى جملة الابعاد، او القواعد، او المرامي التي يتعين على المؤسسة التعليمية الالتزام بها، حتى تثبت ان مؤشرات الجودة فيها عالية وتشير أيضا الى مستوى الإنجاز، او الكفاءة في الأداء للتعرف من خلالها عن مدى اقتراب الواقع من المستوى المطلوب (Hayward, ٢٠٠٦: ٢٩)، اذ ينظر للمعيار في الاعتماد Accreditation Standard الخاص بمؤسسات التعليم العالي بانه بيان بالمستوى المتوقع الذي وضعته هيئة مسؤولة او معترف بها بشأن درجة او هدف معين يراد الوصول اليه ويحقق قدرا منشودا من الجودة Quality او التميز Excellence (سرحان، ٢٠١٢: ٢٠٢)، وتعمل مؤشرات الأداء على الربط بين الأداء الفعلي والمعايير لتحديد الانحرافات عن المعايير الموضوعة سلفا، وهي تمثل بذلك نتائج تدقيق الأداء بصيغة عرض كمي في الأغلب ووصفي أحيانا اخرى لمستوى تحقيق الأداء (العزاوي، ٢٠٠٦: ٣٣).

وهنا يتضح أنَ هناك نوعان من المؤشرات (مقاييس الأداء) التي يمكن في ضوئها تدقيق أداء المؤسسات التعليمية وهما:

أ.**المؤشرات الوصفية (النوعية) للأداء:** تكون على شكل عبارات محددة وتسمى بالتقييم الوصفي، وإنَ مؤشرات الأداء هذه تمكن من معرفة كفاءة وفاعلية النظام الأكاديمي في المؤسسة التعليمية، ويمكن عن طريقها قياس مستوى تحقق اهداف وغايات التعليم الجامعي، كما تكشف مؤشرات الأداء هذه عن المشكلات المهمة في أدارة النظام الأكاديمي (عبد الغفور والعزاوي، ٢٠١٢: ١٦٩).

ب.**المؤشرات الكمية للأداء:** يعتمد تدقيق أداء مؤسسات التعليم العالي على مجموعة من المؤشرات الكمية، ويحدد لكل منها وزن او درجة، حيث توضع مؤشرات كمية لكل جانب من جوانب العملية التعليمية، وهذا يتطلب توافر قواعد بيانات متطورة لتوفير المعلومات اللازمة عن أداء المؤسسة التعليمية، ويتم تحديد الاوزان التي يجب توافرها في المؤسسة التعليمية لكل من: أعضاء هيئة التدريس ومشرفي المختبرات والمعامل، والمباني والمرافق الاكاديمية، وقاعات التدريس والمدرجات والمختبرات المتخصصة، والوسائل التعليمية، فضلا عن الاوزان خاصة للدراسات العليا (العجرش، ٢٠١٥: ٦٦).

من ذلك يتبين أَنَ المؤسسة التعليمية التي توصف بالكفاءة هي تلك التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لها، مقابل أقل جهد ممكن وتكلفة، أما المؤسسة التعليمية الفاعلة فهي تلك المؤسسة التي تحقق أهدافها واهداف جميع الجهات المرتبطة بها، وعليه فالمؤسسة التعليمية المراد تدقيق اداءها وفق معايير الاعتماد الأكاديمي يجب في بادئ الامر عليها تطبيق المعايير وقيامها بعملية تقويم الأداء ومن ثم تخضع الى إجراء عملية تدقيق الأداء الذي يستند بشكل رئيس على تقويم أداء المؤسسة نفسها من خلال إجراء فحص موضوعي وتقديم صورة عن مكامن القوة والضعف وان المؤسسة التعليمية تفي بمتطلبات المناسبة من المعايير بما يضمن كفاءة وفاعلية المؤسسة التعليمية، زمن ثم تطوير الأداء بشكل اجمالي.

٣-الجانب التطبيقي للبحث

تطبيق بعض معايير ومؤشرات الجودة والاعتمادية لتدقيق أداء كلية الهندسة – جامعة بغداد

سيتم تطبيق بعض معايير ومؤشرات الخاصة بتوكيد الجودة والاعتماد الأكاديمي على اداء اعمال كلية الهندسة في جامعة بغداد للعام الدراسي (٢٠١٢-٢٠١٣)، ليتم اختبار مدى كفاءة وفاعلية الكلية ووفق المحاور الاتية:

١. نسبة عدد الطلبة لكل تدريسي والتي تساوي (مجموع عدد الطلبة على مجموع عدد التدريسيين)

والجدول ادناه يوضح نسبة عدد الطلبة الى اعضاء هيئة التدريس على مستوى الكلية وللدراسة الأولية:

جدول (١): معدل الطلبة الى أعضاء هيئة التدريس على مستوى الكلية

السنة	عدد الطلبة الكلي (١)	عدد التدريسين الكلي (٢)	معدل طالب/تدريسي ١/٢
٢٠١٠-٢٠١١	٢٧١٩	٤٠٩	١:٧
٢٠١١-٢٠١٢	٢٧٥٧	٤١٥	١:٧
٢٠١٢-٢٠١٣	٢٥٧٦	٤١٧	١:٦

ومن الجدول أعلاه يتضح ان معدل الطالب/ تدريسي للسنوات قد تراوح بين (١:٦-١:٧) وهذا يدل على عدم التزام الكلية بالمؤشر القياسي المعتمد ضمن المعايير الاكاديمية وهو نسبة الطلبة الى أعضاء هيئة التدريس (١:٢٠) في التخصصات التطبيقية، وهذا مؤشر يدل الى وجود زيادة كبيرة في اعضاء هيئه التدريس للدراسات الاولية، والسبب يعود لتعيين اعداد كبيرة من حملة الشهادات العليا وخصوصا حملة شهادة الماجستير قياسا بأعداد الطلبة المتوفر، ووفقاً لمعيار الاقتصادية قد أخفقت الكلية في تحقيق نسبة عدد الطلبة لكل عضو هيئه تدريسية.

٢. نسبة كلفة الطالب الواحد والتي تساوي (الكلفة الاجمالية على مجموع عدد الطلبة).

الجدول التالي يمثل نسبة كلفة الطالب الواحد على مستوى الكلية:

جدول (٢): كلفة الطالب الواحد على مستوى الكلية

السنوات	المصروفات/ دينار (١)	أعداد الطلبة (٢)	متوسط نصيب الطالب /دينار ½	نسبة التغير= (السنة الحالية –السابقة /الأساس)
٢٠١١	١٧٦٤٢٧٠٩	٢٧١٩	٦٤٨٩	-
٢٠١٢	١٨٠١٠٧٥٩	٢٧٥٧	٦٥٣٣	%١
٢٠١٣	٢٠٧١٠٤٧٠	٢٥٧٦	٨٠٤٠	%٢٣

من الجدول السابق نلاحظ ارتفاع في نسبة كلفة الطالب للعام (٢٠١٣) الى (٨٠٤٠) ألف دينار بنسبة تغير (٢٣%) عنها للأعوام السابقة.

٣. نسبة معدل عدد الكتب لكل طالب والتي تساوي (مجموع عدد الكتب في المكتبة الى مجموع عدد الطلاب)

والجدول رقم (٤) يوضح معدل عدد الكتب لكل طالب وكما يلي:

جدول (٣): معدل الكتب ومصادر المعلومات

البيان / العام الدراسي	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١١-٢٠١٢	٢٠١٢-٢٠١٣
مجموع عدد الكتب (١)	٧٥٨١٠	٧٦٠٧٠	٧٦١٨٥
مجموع عدد الطلبة (٢)	٣٢٦٨	٣٤٦٦	٣٢٩٧
معدل عدد الكتب لكل طالب ١/٢	٢٣	٢٢	٢٣

من الجدول أعلاه نلاحظ ما يأتي:

❖ قيام مكتبة الكلية بتوفر مصادر من الكتب بمعدل (٢٣، ٢٢، ٢٣) لكل طاب للسنوات الدراسية (٢٠١٠-٢٠١١، ٢٠١١-٢٠١٢، ٢٠١٢-٢٠١٣) على التوالي وهو معدل يفوق المعدل المقرر لتوفير مصادر المعلومات من الكتب للطلاب وحسب معايير الاعتماد الأكاديمي الذي اوجب بان يكون المعدل بواقع (١٠) كتب لكل طالب وهذا مؤشر جيد بالنسبة للكلية.

٤. نسبة أعضاء الهيئة التدريسية من حملة الماجستير/الدكتوراه والتي تساوي عدد ألتدريسيين من حملة الماجستير على عدد اعضاء هيئة التدريس حملة الدكتوراه.

اما الجدول رقم (٤) يبين معدل التدريسيين من حملة شهادة الماجستير الى حملة شهادة الدكتوراه: -

جدول (٤): معدل التدريسيين من حملة شهادة الماجستير الى حملة شهادة الدكتوراه

السنة	مجموع التدريسين من حملة الماجستير (١)	مجموع التدريسين من حملة الدكتوراه (٢)	معدل الماجستير/الدكتوراه ٢/١
٢٠١٠-٢٠١١	٢٥٣	١٥٦	%١٦٢
٢٠١١-٢٠١٢	٢٥٨	١٥٧	%١٦٤
٢٠١٢-٢٠١٣	٢٦١	١٥٦	%١٦٦

ومن الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع نسبة أعضاء هيئة التدريس من حملة شهادة الماجستير الى مجموع أعضاء هيئة التدريس من حملة شهادة الدكتوراه اذ بلغت (١٦٢%، ١٦٤%، ١٦٦%) على التوالي خلال السنوات (٢٠١٠-٢٠١١، ٢٠١١-٢٠١٢، ٢٠١٢-٢٠١٣) وهي نسب تفوق بشكل كبير النسبة المعتمدة بالمعايير العالمية للاعتماد

الاكاديمي والتي حددت ان لا تزيد نسبة أعضاء هيئة التدريس من حملة الماجستير الى الأعضاء من حملة شهادة الدكتوراه عن (٢٠%)، ومن خلال التقصي عن أسباب هذه الزيادة وجد ان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قامت بتعين اعداد كبيرة من حملة شهادة الماجستير دون مراعاة النسب المقررة واحتياجات الكلية، ووفقاً لمعيار الكفاءة قد أخفقت الكلية في تحقيق نسبة أعضاء هيئة التدريس من حملة شهادة الماجستير الى مجموع أعضاء هيئة التدريس من حملة شهادة الدكتوراه.

٥. نسبة عدد الطلبة الى فنيو المختبرات والتي تساوي (مجموع عدد الطلبة الى عدد فنيي المختبرات)

. معدل عدد الطلبة الى مشرفي المختبرات والتي تساوي (مجموع عدد الطلبة عدد مشرفو المختبرات)

والجدول التالي يوضح احتساب كل من معدل عدد الطلبة لكل فني ولكل مشرف وكما يأتي: –

جدول (٥): معدل عدد الطلبة لكل فني ومشرف

العام الدراسي / البيان	٢٠١٠ –٢٠١١	٢٠١١ –٢٠١٢	٢٠١٢ –٢٠١٣
عدد الطلبة الموجودين (١)	٢٧١٩	٢٧٥٧	٢٥٧٦
عدد الفنيين (٢)	٦١	٦٢	٦٤
عدد المشرفين (٣)	٦٠	٦٢	٦٤
معدل عدد الطلبة لكل فني (٢/١)	٤٤	٤٤	٤٠
معدل عدد الطلبة لكل مشرف (٣/١)	٤٥	٤٤	٤٠

يلاحظ من الجدول اعلاه ما يلي:

❖ ان معدل عدد الطلبة لكل فني للأعوام الدراسية (٢٠١٠–٢٠١١، ٢٠١١–٢٠١٢، ٢٠١٢–٢٠١٣) هو على الترتيب (٤٤، ٤٤، ٤٠) طالب وطالبه لكل فني ويلاحظ انه اقل من المقياس المعتمد بالمعايير الاكاديمية والذي يكون (٦٠) طالب وطالبه لكل فني مما يدل على وجود اعداد كبيرة من فنيو المختبرات وتعزو الكلية سبب ذلك بانها تحتاج الى الفنيين لطبيعة الدراسة التطبيقية ووجود الكثير من المختبرات العلمية.

❖ وبالمقابل بلغ معدل عدد الطلبة لكل مشرف للأعوام الدراسية ذاتها على الترتيب (٤٥، ٤٤، ٤٠) طالب وطالبه لكل مشرف ويلاحظ انه أكثر من المقياس المعتمد بالمعايير الاكاديمية والذي يكون (٢٠) طالب وطالبه مما يدل على وجود اعداد قليلة من مشرفي المختبرات لا تتناسب واعداد الطلبة مما قد يؤثر سلبا على مستوى جودة تقديم الخدمة.

❖ لما ورد في اعلاه فان الكلية ووفقاً لمعيار الاقتصادية والكفاءة فقد أخفقت في تحقيق نسبة عدد الطلبة لكل مشرف وفني.

والجدول التالي رقم (٦) يوضح عدد الفنيين وعدد المختبرات وكذلك معدل الفنيين لكل مختبر وكما يلي:

جدول (٦): معدل عدد الفنيين لمختبرات الكلية

العام الدراسي / البيان	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١١-٢٠١٢	٢٠١٢-٢٠١٣
عدد الفنيين (١)	٦١	٦٢	٦٤
عدد المختبرات (٢)	٧٣	٧٠	٧٠
معدل الفنيين	٠.٨٤	٠.٨٩	٠.٩١
الفرق (١-٢)	(١٢)	(٨)	(٦)

من الجدول أعلاه يلاحظ ضعف في توفير الكلية لإعداد الفنيين بالشكل الذي يتناسب وعدد المختبرات الموجودة في الكلية اذ كان معدل عدد الفنيين أقل من الواحد عدد صحيح وهذا يتطلب توفراً فنياً واحداً على الأقل لكل مختبر من مختبرات الكلية بحسب معايير الاعتماد الأكاديمي، كان الفرق بعدد الفنيين بحدود (١٢، ٨، ٦) للأعوام الدراسية (٢٠١٠-٢٠١١، ٢٠١١-٢٠١٢، ٢٠١٢-٢٠١٣) وهذا مؤشر سلبي بالنسبة لعدد (الكوادر الساندة) الفنيين والذي بدوره يؤثر في مستوى جودة تقديم الخدمة، ولما ورد في اعلاه فان الكلية ووفقاً لمعيار الكفاءة قد اخفقت في توفير عدد الفنيين بشكل يتناسب وعدد المختبرات الموجودة فيها.

٦. نسبة البحوث المنشورة للتدريسين والتي تساوي (عدد البحوث المنشورة الى مجموع عدد التدريسين)

والجدول التالي يوضح عدد البحوث العلمية المنشورة لتدريسي الكلية ونسب التنفيذ خلال سنوات التقويم:

جدول (٧): البحوث العلمية المنشورة لتدريسي الكلية

السنة الدراسية	المخطط (١)	منشور (٢)	عدد التدريسيين (٣)	بحث /تدريسي ٣/٢	نسبة التنفيذ ١/٢
٢٠١٠-٢٠١١	١٦٩	١٣٠	٩٦	١:١	%٧٧
٢٠١١-٢٠١٢	١٩٩	١٥١	١١٦	١:١	%٧٦
٢٠١٢-٢٠١٣	٢١٥	١٩٣	١١٨	١:٢	%٩٠

ومن الجدول اعلاه يتضح لنا ما يأتي: -

❖ انخفاض المؤشر (بحث/تدريسي) خلال السنتين الدراسيتين (٢٠١٠-٢٠١١، ٢٠١١-٢٠١٢) حيث بلغ (١:١) لكل منهما مقارنة بالسنة الدراسية (٢٠١٢-٢٠١٣) حيث بلغ المؤشر (١:٢) على.

❖ كما ارتفعت نسبة عدد البحوث العلمية المنشورة للسنة الدراسية (٢٠١٢-٢٠١٣) حيث كانت نسبة التنفيذ (٩٠%) في حين بلغت نسب التنفيذ للسنتين الدراسيتين (٢٠١٠-٢٠١١، ٢٠١١-٢٠١٢) (٧٧%، ٧٦%) على التوالي.

اما الجدول التالي فيوضح عدد المؤلفات العلمية والمترجمة والجوائز العلمية التي حصل عليها التدريسيون وبراءات الاختراع المسجلة رسميا لتدريسي الكلية وللسنوات الدراسية الثلاث وكما يلي: -

جدول (٨): المؤلفات العلمية والمترجمة والجوائز العلمية

السنة الدراسية	عدد التدريسيين (١)	المؤلفات العلمية (٢)	المؤلفات المترجمة (٣)	عدد الجوائز العلمية (٤)	عدد براءة الاختراع (٥)	نسب التنفيذ %			
						المؤلفات العلمية ١/٢	المؤلفات المترجمة ١/٣	الجوائز العلمية ١/٤	براءة الاختراع ١/٥
٢٠١٠-٢٠١١	٩٦	١	-	٢٧	٢	%١	٠	%٢٨	%٢
٢٠١١-٢٠١٢	١١٦	٢	٢	٧	٥	%٢	%٢	%٦	%٤
٢٠١٢-٢٠١٣	١١٨	٢	-	٧	-	%٢	٠	%٦	٠

من الجدول أعلاه نلاحظ ما يأتي:

١. تدني عدد المؤلفات العلمية على مستوى الكلية مقارنة بإعداد التدريسيين الموجودين اذ لم يتجاوز عدد المؤلفات العلمية (١-٢) كتاب سنويا كما ان نسبة التأليف تراوحت بين (١-٢%).

٢. عدم وجود كتب مترجمة للسنوات الدراسية (٢٠١٠-٢٠١١، ٢٠١٢-٢٠١٣) بينما كان هناك كتابان مترجمان في السنة الدراسية (٢٠١١-٢٠١٢).

٣. ارتفع عدد الجوائز العلمية التي حصل عليها التدريسيون بين (الأستاذ الأول، شهادة تقديرية من مؤسسات علمية، وغيرها) (٢٧) لتشكل ما نسبته (٢٨%) في السنة الدراسية (٢٠١٠-٢٠١١) بينما تراجع العدد ليصبح (٧) جوائز علمية على مستوى الكلية ولكل سنة من السنوات الدراسية (٢٠١١-٢٠١٢، ٢٠١٢-٢٠١٣) وبمعدل (٦%) لكل سنة.

٤. لم تحصل الكلية على اي براءة اختراع بالنسبة للسنة الدراسية (٢٠١٢-٢٠١٣) في حين حصلت على (٢، ٥) براءة اختراع مسجلة رسميا للعامين الدراسيين (٢٠١٠-٢٠١١، ٢٠١١-٢٠١٢) بنسبة بلغت (٢%، ٤%) على التوالي.

٧. المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية: -

والجدول التالي يبين المؤتمرات والندوات العلمية ونسبة التنفيذ في الكلية خلال السنوات التالية:

جدول (٩) :نسبة تنفيذ المؤتمرات والندوات العلمية

السنة الدراسية	المؤتمرات			الندوات العلمية		
	مخطط (١)	منفذ (٢)	نسبة التنفيذ ١/٢	مخطط (٣)	منفذ (٤)	نسبة التنفيذ ٣/٤
٢٠١١-٢٠١٢	٢	١	%٥٠	١٣	٢٥	%١٩٢
٢٠١٢-٢٠١٣	٩	٩	%١٠٠	٣٥	٣٤	%١٠٣
٢٠١٣-٢٠١٤	٣	٣	%١٠٠	٣٥	٣٤	%١٠٣

من الجدول أعلاه نلاحظ ما يأتي: -

- لم تنفذ الكلية أحد مؤتمراتها التي كانت قد خططت له للسنة الدراسية (٢٠١٠-٢٠١١) مما أدى الى تخفيض نسبة التنفيذ الى (٥٠%) بينما حققت نسبة (١٠٠%) للسنتين الدراسيتين (٢٠١١-٢٠١٢، ٢٠١٢-٢٠١٣).
- ارتفعت نسبة تنفيذ الندوات العلمية الى (١٩٢%) للسنة الدراسية (٢٠١٠-٢٠١١) وهذا يدل على عدم الدقة في عملية التخطيط لهذه الندوات بينما حافظت نسبة التنفيذ للسنتين (٢٠١١-٢٠١٢، ٢٠١٢-٢٠١٣) على (١٠٣%) لكل منهما.

٨. خدمة المجتمع ومؤسسات الدولة: الجدول الاتي يبين الأنشطة التي تمارس لخدمة المجتمع ومؤسسات الدولة المختلفة وكما يأتي: -

جدول (١٠): الأنشطة التي تمارسها الكلية لخدمة المجتمع ومؤسسات الدولة

السنة الدراسية	إقامة المعارض	دورات تدريبية لخدمة المجتمع	الندوات الثقافية	المشروعات التنموية	الاستشارات لمؤسسات الدولة	مجلات خاصة بخدمة المجتمع	البحوث العلمية لمؤسسات الدولة	أنشطة أخرى
٢٠١٠-٢٠١١	٨	٧٣	٩	٧٨	٢٩٦	٣	١٧	٦٧
٢٠١١-٢٠١٢	١١	٦٩	٢٤	٨	٤٩	١	٧٤	٤٥
٢٠١٢-٢٠١٣	١٥	٧٠	٣٠	١٤	١١٧	٥	٧٨	٥٢

من الجدول السابق يتبين انه على الرغم من عدم توفر خطة متكاملة لخدمة المجتمع الا ان هناك دوراً كبيراً للكلية في مجال الأنشطة التي تمارس لخدمة المجتمع ومؤسسات الدولة المختلفة حيث أقامت العديد من المعارض والدورات التدريبية والندوات وتقديم الاستشارات لمؤسسات الدولة المختلفة وغيرها من الانشطة ضوء حاجات المجتمع المختلفة. وفقا لما ورد في أعلاه فان الكلية ووفقا لمعيار الفاعلية في تحقيق مؤشرات البحث العلمي وخدمات المجتمع فقد حققت نتائج مرضية.

١٠. نسبة المشتركين بالدورات التدريبية من التدريسيين والموظفين:

والجدول التالي يبين عدد الدورات التدريبية المقامة لموظفي الكلية وأساتذتها خلال السنوات الدراسية: –

جدول (١١): الدورات التدريبية المقامة في الكلية

السنة الدراسية	عدد الدورات المخططة (١)	عدد الدورات المنفذة (٢)	نسبة التنفيذ للدورات ١/٢	الموظفين			التدريسيين		
				عدد الموظفين (٣)	عدد المشاركين (٤)	نسبة المشاركة ٣/٤	عدد التدريسيين (٥)	عدد المشاركين (٦)	انسبة المشاركة ٥/٦
٢٠١٠-٢٠١١	٢٦	٢٦	%١٠٠	٤٠٠	٥٥	%١٤	٤٢٢	٢٣	%٥
٢٠١١-٢٠١٢	٣٥	٢٢	%٦٣	٤٢١	٦٦	%١٦	٤٣٦	٢٤	%٦
٢٠١٢-٢٠١٣	٣٥	٢٣	%٦٦	٥٥١	٢٥	%٥	٤٣٣	٩٠	%٢١

ومن الجدول اعلاه يتضح ما يلي: –

- حققت الكلية نسبة انجاز الدورات التدريبية للسنة الدراسية (٢٠١٠-٢٠١١) معدل (١٠٠ %) في حين انخفضت للسنوات (٢٠١١-٢٠١٢، ٢٠١٢-٢٠١٣) وكانت النسبة هي (٦٣%، ٧٤%) على التوالي وهذا مؤشر سلبي يدل على انخفاض نسب تطوير اعضاء الهيئة التدريسية والموظفين من خلال الدورات التدريبية للسنتين الاخيرتين.
- انخفضت نسبة المشتركين في الدورات التدريبية للكادر الإداري للعام الدراسي (٢٠١٢-٢٠١٣) اذ بلغت (٥%) بالمقارنة مع السنتين (٢٠١٠-٢٠١١ و٢٠١٢-٢٠١٣) اذ بلغت (١٤% و١٦%) على التوالي وهذا يؤشر في تراجع الكلية في السنوات الأخيرة في عملية تطوير موظفيها.
- بالمقابل وجود ارتفاع في نسبة المشاركين في الدورات التدريبية للتدريسيين للعام الدراسي (٢٠١٢-٢٠١٣) اذ بلغت (٢١%) بالمقارنة مع السنتين (٢٠١٠-٢٠١١ و٢٠١٢-٢٠١٣) اذ بلغت (٥% و٦%) على التوالي وهذا مؤشر جيد يدل على اتجاه الكلية في السنوات الأخيرة لتطوير الكادر التدريسي لديها.

يتضح مما سبق ومن خلال نقاط القوة والضعف التي تم تأشيرها عن عينة البحث بان اعتماد تدقيق أداء فاعل وكفوء يقوم أداء المؤسسة التعليمية في ضوء مؤشرات ومعايير توكيد الجودة والاعتماد الاكاديمي من شانه ان يؤدي الى الكشف عن نقاط القوة والخلل وإعطاء صورة شاملة عن واقع أداء المؤسسة التعليمية بما يؤدي الى تحسين وتطوير ورفع مستوى جودة اداءها، وبذلك يثبت صحة الفرضية التي تبناها الباحث والتي هي "اعتماد الجهات الرقابية على معايير ومؤشرات توكيد الجودة والاعتماد الاكاديمي في تدقيق الأداء لما تتضمنه من مؤشرات شاملة ومتخصصة يؤدي الى قياس جودة خدمات المؤسسة التعليمية وتوفير معلومات مفيدة عن مستوى اقتصادية وكفاءة وفاعلية الأداء".

٤- الاستنتاجات والتوصيات

٤-١الاستنتاجات:

أ.يعد تدقيق الأداء من أهم الركائز التي تبنى عليها عمليات الضبط والمراقبة اذ يعمل على توفير تغذية راجعة لمتخذي القرارات ويفيد في تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف داخل المؤسسات مما يصب في تطوير وتحسين الأداء ورفع مستوى جودة المخرجات.

ب.تشكل عملية تحديد المؤشرات الخاصة بقياس مستوى الاداء ركناً اساسياً ومهما في عملية تدقيق الأداء، وذلك لغرض مراقبة الاداء وتحسينه والتحري عن اسباب الانحرافات ان وجدت لاتخاذ القرارات التصحيحية السليمة، لذلك

تعد مؤشرات توكيد الجودة والاعتماد الأكاديمي أكثر شمولية لنواحي المؤسسة التعليمية وما تحتويه من أدوات لقياس الجودة التي تعد ضرورية لتحسين وتطوير الأداء.

ج. هناك علاقة وثيقة بين توكيد الجودة والاعتماد الأكاديمي في تحقيق كفاءة وفعالية الأداء ومن ثم تطوير الأداء داخل المؤسسات التعليمية كون ان سياسات وإجراءات توكيد الجودة تتم للتأكد من الوفاء بمتطلبات الجودة التي تضمنها معايير الاعتماد الأكاديمي.

د. انخفاض عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس عن المؤشر القياسي المعتمد ضمن المعايير الاكاديمية ويعود السبب في ذلك لتعيين اعداد كبيرة من حملة الشهادات العليا وخصوصا حملة شهادة الماجستير قياسا بأعداد الطلبة المتوفرة.

هـ. ارتفاع نسبة أعضاء هيئة التدريس من حملة شهادة الماجستير الى مجموع أعضاء هيئة التدريس من حملة شهادة الدكتوراه بنسب تفوق بشكل كبير النسبة المعتمدة بالمعايير العالمية للاعتماد الأكاديمي والتي حددت ان لا تزيد نسبتهم عن (٢٠%)، نتيجة تعيين اعداد كبيرة من حملة شهادة الماجستير من قبل الوزارة دون مراعاة النسب المقررة واحتياجات الكلية.

و. ضعف في توفير الكلية لأعداد الفنيين بالشكل الذي يتناسب وعدد المختبرات الموجودة في الكلية وهو توفر فني واحد على الاقل لكل مختبر حسب معايير الاعتماد الأكاديمي.

ز. تدني في عدد المؤلفات العلمية والكتب المترجمة على مستوى الكلية مقارنة بإعداد التدريسيين الموجودين، بينما ارتفع عدد الجوائز العلمية التي حصل عليها التدريسيون لتشكل ما نسبته (٢٨%) في السنة الدراسية (٢٠١٠-٢٠١١).

ح. عدم الدقة في عملية التخطيط للمؤتمرات والندوات والمعارض والدورات وتقديم الاستشارات لمؤسسات الدولة وهو مما أدى الى عدم تنفذ الكلية لأحد مؤتمراتها التي كانت قد خططت له مما أدى الى تخفيض نسبة التنفيذ الى (٥٠%)، وارتفاع في نسبة تنفيذ الندوات العلمية الى (١٩٢%) في احدى السنوات.

ط. تراجع الكلية في السنوات الأخيرة في عملية تطوير موظفيها من خلال الدورات التدريبية، وبالمقابل كان اتجاه الكلية في السنوات الأخيرة في ارتفاع لتطوير الكادر التدريسي لديها.

١. **التوصيات:**

أ. نظرا لأهمية تدقيق الأداء من خلال الدور الذي يحتله والنتائج التي يمكن تحقيقها عمليا، وما يحظى عليه من اهتمام كبير من المختصين والباحثين، ضرورة وجود متابعة فاعلة لتقارير الجهات والهيئات الرقابية واتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها.

ب. ضرورة تبني معايير ومؤشرات توكيد الجودة والاعتماد الأكاديمي عند تدقيق أداء المؤسسة التعليمية كونها تمثل البديل الأمثل لقياس مستوى الكفاءة في العملية التعليمية والفاعلية في تحقيق الأهداف، فضلا عن شمولية هذه المعايير وما تحتويه على مؤشرات للجودة التي تعد ضرورية لتحسين الأداء.

ج. ضرورة قيام المؤسسات التعليمية بتكوين فريق لتقويم الأداء من داخل المؤسسة نفسها للتعرف على مدى الكفاءة في استخدام مواردها الاقتصادية المتاحة، ومدى تطبيقها للأهداف المعلن عنها وبشكل يسبق عملية تدقيق الأداء من قبل جهات الرقابة الخارجية.

د. التأكيد على ضرورة التزام الكلية بالمؤشرات الكمية والنسب والتي تتوافق مع معايير توكيد الجودة والاعتماد الأكاديمي، لأن الالتزام بها يعتبر مدخلا مهما في وصول المؤسسة التعليمة للجودة بالشكل الذي يؤهلها للحصول على الاعتماد الأكاديمي.

هـ. استغلال الطاقات الفائضة من الهيئة التدريسية والفنيون إما بفتح أقسام علمية جديدة او إجراء عملية تنقلهم بين الأقسام والكليات الأخرى وحسب الطاقة الاستيعابية للكلية.

و. التأكيد بضرورة مراعاة حملة الألقاب العلمية عند التعيين بالشكل الذي يراعي النسب المقررة واحتياجات الكلية، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس دون لقب استاذ بان يقدموا بحوثا علمية لأغراض الترقية العلمية.

ز. تشجيع الهيئة التدريسية في الكلية على التأليف والترجمة والحصول على الجوائز العلمية لتطوير عملية البحث العلمي.

ح. اعتماد خطط علمية دقيقة للتخطيط للمؤتمرات والندوات والمعارض والدورات وتقديم الاستشارات لمؤسسات الدولة والقطاع الخاص وبما يسهم في نشر المعرفة وخدمة المجتمع.

ط. التأكيد على زيادة الدورات التدريبية ليشمل اعضاء الهيئة التدريسية والموظفين من فنيين واداريين (خصوصا في مجال إدارة الجودة) وذلك لأغراض تطوير خبراتهم مما يؤدي الى تطوير الخدمة المقدمة ورفع كفاءتهم مستقبلاً.

المصادر

المصادر العربية:

الكتب:

١- أرنز، اليفين والدر، راندال ج وبيسلي، مارك س، "المراجعة المحاسبية وخدمات التأكيد مدخل متكامل"، ترجمة محمد عبد الفتاح العشماوي وغريب جبر غريب، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠١٣.

٢- التميمي، ناظم شعلان، "التدقيق والرقابة"، ط١، ٢٠١٤.

٣- الذنيبات، علي عبد القادر، "تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق"، ط٥، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠١٥.

٤- سرحان، فتحي، "إدارة الجودة الشاملة الاتجاهات العالمية الإدارية الحديثة"، ط١، مكتب الشريف ماس للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠١٢.

٥- طعيمة، رشدي احمد، "الجودة الشاملة في التعليم العالي بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد الأسس والتطبيقات"، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠٠٦.

٦- عبد الرؤوف، طارق، " الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في التعليم اتجاهات معاصرة"، ط١، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠١٤.

٧- عبد الغفور، همام عبد الخالق والعزاوي، محمد عبد الوهاب، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠١٢.

٨- العتيبي، نواف محمد البادي، "تطوير الأداء في المؤسسات التعليمية بين التأصيل المنهجي والتطبيقي"، ط١، دار المسيلة للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠١٣.

٩- العجرش، حاتم فالح، "الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي"، ط١، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥.

١٠- القيسي، خالد ياسين، دليل رقابة الأداء، الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، صنعاء، ٢٠٠٥.

ج. الرسائل والاطاريح: -

١. أبو الليف، إيهاب احمد محمد، "استخدام الأدوات التحليلية الحديثة في قياس وتقييم أداء الجامعات الحكومية" رسالة مقدمة لكلية التجارة، جامعة عين شمس، للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، ٢٠١١.

٢. العزاوي، علي غالب عباس، (تقويم اداء الوحدات الاقتصادية في قطاع التعليم الجامعي الاهلي)، المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، ٢٠٠٦.

د. الدوريات والمجلات:

١. امين، هنار إبراهيم،" الاعتماد المؤسسي والأكاديمي ومعاييرها"، بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات الإسلامية ISSN، الاكاديمية العلمية العراقية برعاية البحث والتطوير في وزارة التعليم العالي، بغداد، ٢٠١٢.

٢. رزق، حنان عبد الحليم، "الجامعة الافتراضية وتحقيق نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم الجامعي في ضوء بعض التجارب والخبرات العالمية"، بحث منشور في مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، المجلد الثاني، العدد (٦٨)، ٢٠٠٨.

٣. الزهراني، سعد، "نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية"، جامعة الملك سعود، الرياض، http: // www. Pdffactory.com.٢٠٠٩

٤. المدهون، موسى توفيق، "نحو رؤية في اصلاح الأداء الأكاديمي الإداري منهج نقدي وإطار فلسفي"، الملتقى العربي لتطوير أداء كليات الإدارة والتجارة في الجامعات العربية، جامعة حلب، سوريا، ٢٠٠٣.

References Foreign

١. Arens, Alvin A. & Randal J. Elder & Mark S. Beasley, "Auditing and Assurance Services an Integrated Approach", America ٢٠١٢.
٢. AICPA, Excerpted from Statement on Auditing Standards No. ٩٩, Considerations of Fraud in a Financial Statement Audit. Copyright ٢٠٠٢ by American Institute of Certified Public Accountants, Inc. New York, NT. "MANAGEMENT ANTIFRAUD PROGRAMS AND CONTROLS "may - ٢٠٠٦.
٣. Davis, D. J., & Ringsted, C. (٢٠٠٦). Accreditation of undergraduate and graduate medical education: how do the standards contribute to quality, Adv. Health Sci. Educ. Theory Practice, ١١(٣), ٣٠٥-٣١٣.
٤. David, B., & Harold, T. (٢٠٠٠). Quality in Higher Education, Rout ledge, The Taylor & Francis Group. Vol. ٦.
٥. Hayward, Fred M. "Quality Assurance and Accreditation of Higher Education in Africa", paper prepared for presentation at the conference on Higher Education in francophone Africa, ١٣-١٥, ٢٠٠٦.
٦. ISSAI ٣٠٠٠, A the International Standards of Supreme Audit Institutions, ISSAI, are issued by the International Organization of Supreme Audit Institutions, INTOSAI. For more information visit www.issai.org.
٧. IFAC: "Information Technology for professional Accountants" Proposed international education practice statement ٢.١. Nov. International Federation of Accountants. IFAC, performance reporting by Government Business enterprise, ٢٠٠٠.
٨. Judith, Futon, "Accreditation and Recognition in the Mexico during the Nineties higher Education Policy", ٢٠٠٣.
٩. Koenig, Ann M. & Rolf, Lofstad & Staab, Eric. "Higher Education in The United States": What International Education Professionals Need To Know. ٢٠٠٤.
١٠. Sarowar, Husain, "From Project Audit to Performance Audit", IUP JOURNAL OF Accounting Research & Auadit Practices; Jul ٢٠١٠.
١١. Sterian, Paul. E: "Accreditation and Quality Assurance in higher education series, United Nations Educations, Scientific, and cultural organization Bucharest (Romania)", European center Par higher education, ١٩٩٢.
١٢. Sywelem, M. Al tlarbiq & Witte, JE. Fathema,"Learning Style Prefences Of Student Teachers": Across-cultural Perspective Institute For Learning Styles Journal Spring, ٢٠٠٩.
١٣. Taylor, Daylor and G.W Glazen, "Auditing an Assertion Approach", John Wily & Sons, New York, ١٩٩٧.
١٤. Uram, By Derek, A Study of Accreditation In Professional Educational Programs, unpublished master's thesis, University of Victoria. ٢٠٠٥.